

رسالتان في علم الفرائض
الحُجَّجُ القاطِعةُ في المَوَارِيثِ الواقِعةُ
السُّبُكَةُ الذهبيةُ على المنظومة الرَّحبيةِ



تأليف
العلامة الشيخ / فيصل بن عبد العزيز المبارك
رحمه الله
المتوفى عام ١٣٧٦ هـ

اعتنى بهما
محمد بن حسن بن عبد الله المبارك

بَيِّنَاتُ الْخَالِجِيَّةِ

ح) دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل مبارك، فيصل بن عبدالعزيز

رسالتان في علم الفرائض/ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك:

محمد حسن المبارك - الرياض، ١٤٢٦هـ

٧٣ ص: ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٩٩٦٠-٧٠١-١٧-٤

١- المواريث ٢- التركات ١. المبارك، محمد حسن (محقق)

١٤٢٦/٤٢٧١هـ

ديوي ٢٥٣،٩٠١

رقم الايداع: ١٤٢٦/٤٢٧١هـ

ردمك: ٩٩٦٠-٧٠١-١٧-٤

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ - ٤٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com



ترجمة المؤلف

هو الشيخ العالم الورع الزاهد فيصل بن عبدالعزيز بن فيصل بن حمد آل مبارك العلامة المحدث الفقيه المفسر الأصولي النحوي الفرضي.

- وُلِدَ رحمه الله في حرملاء عام ١٣١٣هـ، فحفظ القرآن صغيراً، ثم طلب العلم على علماء حرملاء في وقته، ومنهم:

١- جدّه لأُمّه الشيخ العالم الورع ناصر بن محمد الراشد رحمه الله.

٢- وعمّه العلامة الشيخ محمد بن فيصل المبارك رحمه الله.

- ثم طلب العلم على علماء الرياض، فأخذ الفقه عن فقهاء عصره مثل:

٣- الشيخ العلامة عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ رحمه الله مفتي الديار النجدية.

٤- والشيخ العلامة المفتي محمد بن ابراهيم آل الشيخ رحمه الله.

٥- والعلامة الفقيه محمد بن عبدالعزيز بن مانع رحمه الله.

٦- وأخذ علم الحديث عن محدث الوقت العلامة الشيخ سعد بن حمد بن عتيق رحمه الله.

٧- وأخذ علم النحو عن سيبويه عصره الشيخ حمد بن فارس رحمه الله.

٨- وأخذ علم الفرائض عن أفاضل أهل زمانه الشيخ عبدالله بن راشد الجلعود رحمه الله.

وأخذ عن كثير غيرهم من أفاضل العلماء رحمهم الله أجمعين.

إجازاته العلمية:

أجازهُ الشيخُ سعدُ بنُ حمَدٍ بنِ عَتيقٍ محدث الديار النجدية بتدريس أمهات

كتب الحديث، وكذلك أمهات كتب مذهب الإمام أحمد.

- وكذلك أجازهُ الشيخ سعد إجازة خاصة في علم التفسير.

- وأجازه كذلك الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز العنقري بجميع مروياته .
- وقد أجازه الشيخ عبدالعزيز النمر إجازة الفتوى عام ١٣٣٣هـ ، وكان إذ ذاك في العشرين من عمره.
- وقد أجازه الشيخ عبدالعزيز النمر إجازة الفتوى وهو في العشرين من عمره ، وذلك عام ١٣٣٣هـ.

تلاميذه :

تخرج على يدي الشيخ رحمه الله أجيالاً من طلبة العلم ، ولي كثير منهم القضاء في عدة جهات .

من أبرزهم :

- ١- الشيخ إبراهيم بن سليمان الراشد - رحمه الله - قاضي الرياض ووادي الدواسر.
- ٢- الشيخ عبدالرحمن بن سعد بن يحيى - رحمه الله - قاضي الرياض وحرملاء.
- ٣- ابن عمه الشيخ فيصل بن محمد بن فيصل المبارك - رحمه الله - رئيس هيئة الحسبة وعضو مجلس الشورى بمكة.
- ٤- ابن عمه الشيخ سعد بن محمد بن فيصل المبارك - رحمه الله - قاضي وادي الدواسر ثم الوشم.
- ٥- الشيخ محمد المهيزع - رحمه الله - قاضي الرياض.
- ٦- الشيخ ناصر بن حمد الراشد رحمه الله رئيس ديوان المظالم.



مؤلفاته :

للشيخ فيصل رحمه الله عدة مؤلفات في جميع العلوم الشرعية - تصل إلى ثلاثين مؤلفاً ، وبعضها في عدة مجلدات ، فمن كتبه "المطبوعة" :

١. (توفيق الرحمن في دروس القرآن) في (أربع مجلدات).
٢. (بستان الأحبار باختصار نيل الأوطار) في (مجلدين).
٣. (خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام) في علم الحديث.
٤. (مختصر الكلام على بلوغ المرام) في علم الحديث.
٥. (تطريز رياض الصالحين) في علم الحديث.
٦. (مفاتيح العربية شرح الآجرؤميّة) في علم النحو.
- وله - رحمه الله - الكثير من المؤلفات التي لم تطبع بعد.

الشيخ فيصل وجهوده الفقهية:

اعتنى الشيخ رحمه الله بالتصنيف في علم الفقه، - لا سيما في أخريات حياته رحمه الله -، فألف في ذلك:

- ١- (كلمات السداد على متن زاد المستقنع) للحجاوي (مطبوع).
- ٢- (المرتع المشيع شرح مواضع من الروض المربع) مخطوط في أربع مجلدات كبيرة.
- ٣- (مختصر المرتع المشيع) مخطوط، في مجلد
- ٤- (مجمع الجواد^(١) شرح الزاد) مخطوط.
- ٥- كما ألف الشيخ رحمه الله في علم أصول الفقه رسالة قيّمة بعنوان: (مقام الرشاد بين التقليد والاجتهاد) - طُبعت مراراً -.
- ٦- وكذلك ألف الشيخ رحمه الله في الفقه الحديثي: (شرح الدرر البهية) وهو مخطوط.

(١) الجواد بتشديد الدال: جمع جادة، وهي الطريق الواضح.

أما في علم الفرائض :

فقد اشتهر عن الشيخ فيصل رحمه الله معرفته وإتقانه التام لعلم الفرائض ، لا سيما وقد نخرج في هذا العلم على فرضي عصره الشيخ عبدالله بن راشد الجلعود رحمه الله ولازمه ملازمة تامة.

- وقد ألف الشيخ فيصل رحمه الله في هذا الباب من علم الفقه رسالتين ، هما :

٧- "السيكة الذهبية على منظومة الرحبية

٨- (الحجج القاطعة في الموارث الواقعة)

وفاته :

ولي الشيخ فيصل القضاء في عدة بلدان ، كان آخرها منطقة الجوف ، والتي توفي بها في السادس عشر من ذي القعدة من عام ١٣٧٦هـ ، عن ثلاثة وستين عاماً قضاها في الدعوة إلى الله وفي الجهاد ، وفي العلم والتعليم والتصنيف رحمه الله^(١).

(١) انظر في مصادر ترجمة الشيخ فيصل رحمه الله :

(علماء نجد خلال ثمانية قرون) للشيخ عبدالله البسام - رحمه الله - ج ٥ ص ٣٩٢ إلى ٤٠٢

والأعلام للزركلي : ج ٥ / ص ١٦٨ .

و(مشاهير علماء نجد) للشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ .

و(روضه الناظرين) للقاضي .

و(العلامة المحقق و السلفي المدقق : الشيخ فيصل المبارك) لفصل بن عبدالعزيز البديوي .

و(المتدارك من تاريخ الشيخ فيصل بن عبدالعزيز المبارك) لمحمد بن حسن المبارك .

١. التعريف بالرسالة الأولى :

الرسالة الأولى هي : شرح لمنظومة "الرَّحْبِيَّة" في الفرائض ، و"الرَّحْبِيَّة" هي نظمٌ مشهور ومتنٌ محبوبٌ ، ألفه الفقيه العالم محمد بن علي بن محمد الرَّحْبِي الشافعي المتوفي عام ٧٧٥هـ رحمه الله تعالى ، وقد اشتهرت هذه المنظومة حتى صارت كالمدخل إلى علم الفرائض ، لا يستغني عنها طالب لهذا العلم ، وذلك لحلاوة نظمها ، ومتانة عباراتها واستيعابها لأصول علم الفرائض .

- وقد شرحها الشيخُ فيصل آل مبارك شرحاً ميسراً مختصراً في هذه الرسالة التي أسماها "السيكة الذهبية على منظومة الرحبية" ، إلا أنَّ هذا الشرح -مع اختصاره- يحتوي على توضيح لمهمات هذا الفن ، و تحرير لأهمِّ مباحثه ، مع التنبيه بأمثلة و مسائل مناسبة للمتعلم ، بأوضح إشارة وأدقَّ عبارة .

طباعات الرسالة

- صدرت هذه الرسالة في عام ١٣٧٩هـ عن "المكتبة الأهلية" ، وفي عام ١٤٠٦هـ قامت "دار العليان" بالقصيم بإعادة طبعها ، ثم في عام ١٤١٩هـ قامت "دار الأرقم" بطباعتها بعناية و تحقيق الأستاذ عبدالله الزاحم - أثابه الله - ، والذي قام مشكوراً بتخريج الآيات والأحاديث ، و وضع بعض التعليقات القيِّمة والمناسبة ، كما أنَّ الرسالة قد طُبعت قديماً ضمن مجموعة "الرسائل الكمالية" .

عملي في الرسالة :

- لدى تحقيقي للرسالة وجَّهْتُ اهتمامي إلى العناية بضبط النص و تحرير عباراته كما أنشأها المؤلف ، و ذلك قدر الإمكان .

- وقد اعتمدتُ - لدى التحقيق - نسخةً خَطِيئةً للرسالة ، مكتوبةً في حياة المؤلف ، تقعُ في سبع ورقات ، مكتوبةً بخط دقيق ، إلا أنَّ هذه "المخطوطة" ناقصةٌ ، حيث

وَصَلَ كَاتِبُهَا إِلَى آخِرِ بَابِ "الْحَجَب"، أَيْ أَنَّهُ قَدْ نَسَخَ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الرِّسَالَةِ تَقْرِيْبًا، وَهِيَ الَّتِي تَحْتَوِي لِحُسْنِ الْحِظِّ عَلَى أَهَمِّ الْمُبَاحِثِ الْفَرْضِيَّةِ، بَيْنَمَا يَغْلُبُ عَلَى الْجُزْءِ الْبَاقِي مِنَ الرِّسَالَةِ ضَرْبُ الْمَسَائِلِ وَالْأَمْثَلَةِ الْفَرْضِيَّةِ.

وَيُظْهَرُ أَنَّ كَاتِبَ هَذِهِ النِّسْخَةِ هُوَ أَحَدُ تَلَامِذَةِ الْمُؤَلِّفِ، إِذْ وُجِدَتْ ضِمْنَ أَوْرَاقٍ لِلْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَبِنَاءً عَلَى هَذِهِ النِّسْخَةِ الْخَطِيَّةِ فَقَدْ صُوِّتُ - وَ لِلَّهِ الْحَمْدُ - بَعْضُ الْعِبَارَاتِ الَّتِي تَحَرَّفَتْ فِي الطَّبْعَاتِ السَّابِقَةِ.

- ثَمَّ اعْتَمَدْتُ فِي الْجُزْءِ الْمُتَبَقِّي مِنَ الرِّسَالَةِ طَبْعَةَ "الْمَكْتَبَةِ الْأَهْلِيَّةِ" لَهَا، - وَهِيَ طَبْعَةٌ قَدِيمَةٌ نَادِرَةٌ -، حَيْثُ أَنَّهَا الْأَقْدَمُ وَالْأَتَقَنُ وَالْأَصْلُ لِلطَّبْعَاتِ الْلَا حَقَّةِ.

٢. التَّعْرِيفُ بِالرِّسَالَةِ الثَّانِيَةِ؛

الرِّسَالَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ: رِسَالَةُ (الْحَجَجِ الْقَاطِعَةِ فِي الْمَوَارِيثِ الْوَاقِعَةِ)، وَمِنْهَا مَخْطُوطَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْمَلِكِ فَهْدٍ - تَصْنِيفِ رَقْم (٣/٢٥٢) -.

طَبْعَاتُ الرِّسَالَةِ:

- وَهَذِهِ الرِّسَالَةُ قَدْ طُبِعَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَحْتَ اسْمِ (الدَّلَائِلِ الْقَاطِعَةِ) - ضِمْنَ مَجْمُوعِ (الْمَخْتَصَرَاتِ النَّافِعَةِ) لِلشَّيْخِ فَيَصْلُ، أَوَّلَاهَا عَامَ ١٣٦٩ هـ، وَثَانِيهَا عَامَ ١٣٧١ هـ، وَآخِرُهَا عَامَ ١٤٠٥ هـ عَنْ دَارِ طَبِيعَةٍ، وَيَحْتَوِي هَذَا الْمَجْمُوعُ عَلَى أَرْبَعِ مَخْتَصَرَاتٍ، هِيَ:

أ/ (مِفْتَاحُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَتْنِ الْآجُرُومِيَّةِ) وَمِنْهُ - مُفْرَدًا - مَخْطُوطَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْمَلِكِ فَهْدٍ بِعَنْوَانِ "مِفْتَاحِ الْعَرَبِيَّةِ" بِخَطِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ب/ (الدَّلَائِلُ الْقَاطِعَةُ فِي الْمَوَارِيثِ الْوَاقِعَةِ).

ج/ (غِذَاءُ الْقُلُوبِ وَمِفْرَجُ الْكُرُوبِ).

د/ (تَعْلِيمُ الْأَحَبِّ أَحَادِيثَ النَّوَوِيِّ وَابْنِ رَجَبٍ).

عملي في الرسالة :

أ- اعتمدت لدى تحقيقي للرسالة تلك النسخة المخطوطة المشار إليها ، فجعلتها الأصل ، إذ فيها زياداتٌ كثيرةٌ على المطبوعة ضمن "مجموع المختصرات النافعة" ، مع المقارنة بينهما.

ب- أوردتُ زياداتِ النسخة المطبوعة على المخطوطة ، وجعلتها بين معقوفتين [] ، وذلك للتمييز بين النسختين ، إذ في كلٍّ منهما زياداتٌ على الأخرى .

ج- أدرجتُ عناوين فرعية لبعض المباحث الفرضية ، وجعلتها بين قوسين () .
و على الله قصْدُ السَّيْلِ ، وبِهِ الْمُسْتَعَان ، وعليه التُّكْلَان ، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ
وبَارَكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

محمد بن حسن المبارك

الرياض

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في غمضنا من قبله

٩

١	أول ما سنخ المنة	١	بذكر حمد ربنا تعالى
٢	قال الله على النبي	٢	حمد به يحل عن القلب المعنى
٣	ثم الصلاة بعد السلام	٣	على نبي ربه الاسلام
٤	محمد بن رسول الله	٤	والله من بعده هو وصيه
٥	ورسل الله لنا الاعانة	٥	فيما نوحينا من الابانة
٦	عن وجهه الامام زيد الغفيري	٦	اذ كان ذاك من اهلهم الغفيري
٧	علما بان العلم خير ما يبي	٧	فيه واول ما له العبد رغب
٨	وله هذا العلم مخصوص	٨	قد شاء فيه عند كل العلماء
٩	بان الله اول من يغفر	٩	في الارض حتى لا يكابر حيدر
١٠	ون الله هو لا محالة	١٠	ما حاده قائم الرسالة
١١	من قوله في فضل منتهى	١١	اقرضه زيد ونا جهنك سيرا
١٢	فما تتركه لا ياتيك الشايع	١٢	لا يترى روضه الشايعي
١٣	فما لك فيه القول فمنا	١٣	مردا عن وصية الاولنا نزي
١٤			
١٥			
١٦			
١٧			
١٨			
١٩			
٢٠			
٢١			
٢٢			
٢٣			
٢٤			
٢٥			
٢٦			
٢٧			
٢٨			
٢٩			
٣٠			
٣١			
٣٢			
٣٣			
٣٤			
٣٥			
٣٦			
٣٧			
٣٨			
٣٩			
٤٠			
٤١			
٤٢			
٤٣			
٤٤			
٤٥			
٤٦			
٤٧			
٤٨			
٤٩			
٥٠			
٥١			
٥٢			
٥٣			
٥٤			
٥٥			
٥٦			
٥٧			
٥٨			
٥٩			
٦٠			
٦١			
٦٢			
٦٣			
٦٤			
٦٥			
٦٦			
٦٧			
٦٨			
٦٩			
٧٠			
٧١			
٧٢			
٧٣			
٧٤			
٧٥			
٧٦			
٧٧			
٧٨			
٧٩			
٨٠			
٨١			
٨٢			
٨٣			
٨٤			
٨٥			
٨٦			
٨٧			
٨٨			
٨٩			
٩٠			
٩١			
٩٢			
٩٣			
٩٤			
٩٥			
٩٦			
٩٧			
٩٨			
٩٩			
١٠٠			

<p>عظم غيره وبغيره التقسيم بالعدة الجعلا وولد لابن يعصب عترة بنات عمه ويعصب من اهل اصفه اذ لم يكن له من ارض رادريك الف ربالا ولوا الا من اختلفوا واعلمه من اختلف</p>	<p>باب الحب</p> <p>والجانب من الميراث وسقط الجدة من كل جهة وهكذا ابن الابن بالابن فلا وسقط الوفاة بالبنين وربما يتبين البنين كقوتها</p>	<p>ويفضل بن الام بالاسقاط وبالبنات والبنات لابن لبن بنات لابن سقطت منى الا اذا عصبته الذكر وملكه من الارض للذكر اذا اخذت من ماله ولفيا وان كان له من اهلها وليس له الا من يعصبه</p>	<p>الحجب ما اعظم الزوجات والاهل والعصمان حجب عريان ويدخل مع جميع الزوجات الا الاولاد والابنية والازوجين والحجب نقصان ويدخل مع جميعهم والحجب لا يورث الام بالامحاض ولا يورث من الصحيح</p>
--	---	---	--

١. الرسالة الأولى :

السبيكة الذهبية على المنظومة الرحبية

تأليف :

العلامة الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك

- رحمه الله - المتوفي عام ١٣٧٦هـ

(طبعة منقحة ومحررة ومقابلة على نسخة خطية)

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

١. أَوَّلُ مَا نَسْتَفْتِحُ الْمَقَالَ
٢. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا
٣. ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ
٤. مُحَمَّدٍ خَاتِمِ رُسُلِ رَبِّهِ
٥. وَنَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا الْإِعَانَةَ
٦. عَنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ زَيْدِ الْفَرَضِيِّ
٧. عِلْمًا بِأَنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مَا سُعِيَ
- يَذْكُرِ حَمْدَ رَبِّنَا تَعَالَى
- حَمْدًا بِهِ يَجْلُو عَنِ الْقَلْبِ الْعَمَى
- عَلَى نَبِيِّ دِينِهِ الْإِسْلَامُ
- وآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَصَحْبِهِ
- فِيمَا تَوَخَّيْنَا مِنَ الْإِبَانَةِ
- إِذْ كَانَ ذَاكَ مِنْ أَهَمِّ الْفُرْضِ
- فِيهِ وَأَوْلَى مَا لَهُ الْعَبْدُ وَعِي

ابتدأ المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالبسملة، اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بحديث: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه "بسم الله" فهو أئثر) أي: قليل البركة. وقد قال ﷺ: (العلم ثلاث: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة، وما سوى ذلك فهو فضل)

والفرائض: هي الموارث المذكورة في قول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] الآيات، وفي قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] إلى آخر السورة، فلا بُدَّ للطالب من حفظها^(١)؛ لتكون له أصلاً يرجع إليه.

(١) أي: لا بُدَّ للطالب من حفظ آيات الموارث من سورة النساء.

٨. وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ مَخْصُوصٌ بِمَا قَدْ شَاعَ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ الْعَلَمَاءِ
 ٩. بِأَنَّهُ أَوَّلُ عِلْمٍ يُفْقَدُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى لَا يَكَادُ يُوجَدُ
 ١٠. وَأَنَّ زَيْدًا خُصًّا لَا مَحَالَهَ بِمَا حَبَاهُ خَاتَمُ الرَّسَالَةِ
 ١١. مِنْ قَوْلِهِ فِي فَضْلِهِ مُنْبَهًا أَفْرَضُكُمْ زَيْدًا وَنَاهِيكَ بِهَا
 ١٢. فَكَانَ أَوْلَى بِاتِّبَاعِ التَّابِعِ لَا سَيِّمًا وَقَدْ نَحَاهُ الشَّافِعِيُّ
 ١٣. فَهَآكَ فِيهِ الْقَوْلُ عَنْ إِيْجَازِ مُبْرَأٍ عَنْ وَصْمَةِ الْإِلْفَازِ

قال النبي ﷺ: (تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ، فَإِنِّي أَمْرٌ مُقْبُوضٌ، وَيُوشِكُ أَنْ يَخْتَلِفَ الرِّجَالُ فِي الْفَرِيضَةِ فَلَا يَجِدَانِ مِنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا).

- واعلم أنه يتعلّق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة:

الأول: الحق المتعلّق بعين التركة كالرهن ونحوه .

الثاني: مؤونة تجهيزه.

الثالث: الدين.

الرابع: الوصية.

الخامس: الإرث.

وقد قال النبي ﷺ: (اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَا أَبْقَتْ الْفَرَائِضُ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ).

باب أسباب الميراث

- ١٤- أَسْبَابُ مِيرَاثِ الْوَرَى ثَلَاثَةٌ كُلٌّ يُفِيدُ رِثَهُ الْوَرَائِثُ
١٥- وَهِيَ نِكَاحٌ وَوَلَاءٌ وَنَسَبٌ مَا بَعْدَهُنَّ لِلْمَوَارِيثِ سَبَبٌ

أسباب الميراث ثلاثة :

الأول: النكاح: وهو عَقْدُ الزَّوْجِيَّةِ الصَّحِيحُ، فَيَتَوَارَثُ بِهِ الزَّوْجَانِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ وَطءٌ وَلَا خُلوةٌ.

الثاني: النَسَبُ: وهو الْقَرَابَةُ.

الثالث: الْوَلَاءُ: وهو عُصُوبَةٌ سَبَّيْهَا نِعْمَةٌ الْمَعْتَقِ عَلَى رَقِيقِهِ بِالْعِتْقِ؛ قَالَ ﷺ: (إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ). وَقَالَ ﷺ: (الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ).

باب موانع الإرث

- ١٦- وَيَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الْمِيرَاثِ وَاحِدَةٌ مِنْ عِلَلٍ ثَلَاثٍ
١٧- رِقٌّ وَقَتْلٌ وَاخْتِلَافُ دِينٍ فَافْهَمْ فَلَيْسَ الشُّكُّ كَالْيَقِينِ

- موانع الإرث ثلاثة :

الأول: الرِّقُّ: وهو عَجْزٌ حَكْمِيٌّ يَقُومُ بِالْإِنْسَانِ، سَبَبُهُ الْكُفْرُ. فَلَا يَرِثُ الرَّقِيقُ وَلَا يُورَثُ وَلَا يَحْجُبُ.

الثاني: الْقَتْلُ: وهو مَا أَوْجَبَ قَصَاصاً أَوْ دِيَّةً أَوْ كَفَّارَةً، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ).

الثالث: اخْتِلَافُ الدِّينِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ).

بَابُ الْوَارِثِينَ مِنَ الرِّجَالِ

- ١٨- وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ أَسْمَاؤُهُمْ مَعْرُوفَةٌ مُشْتَهَرَةٌ
 ١٩- الابن وابن الابن مَهْمَا نَزَلَا وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَلَا
 ٢٠- وَالْأَخُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَا قَدْ أُنْزَلَ اللَّهُ بِهِ الْقُرْآنَا
 ٢١- وَابْنُ الْأَخِ الْمُدْلِي إِلَيْهِ بِالْأَبِ فَاسْمَعْ مَقَالًا لَيْسَ بِالْمُكَذِّبِ
 ٢٢- وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ مِنْ أَبِيهِ فَاشْكُرْ لِذِي الْإِيحَازِ وَالتَّنْبِيهِ
 ٢٣- وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ ذُو الْوَلَاءِ فَجُمَلَةُ الذُّكُورِ هَؤُلَاءِ

- الوارثون من الرجال: باختصار عشرة - وبالبسط خمسة عشر-، وهُم:

- ١- الابن ، ٢- وابن الابن وإن نزل، ٣- والأب، ٤- والجد من قبل الأب وإن
 علا [بمحض الذكور^(١)]، ٥- والأخ الشقيق، ٦- والأخ لأب، ٧- والأخ لأم،
 ٨- وابن الأخ الشقيق، ٩- وابن الأخ لأب، ١٠- والعم الشقيق، ١١- والعم
 لأب، ١٢- وابن العم الشقيق، ١٣- وابن العم لأب، ١٤- والزوج، ١٥-
 وصاحب الولاء.

(١) ما بين القوسين أدرجته، حتى لا يشمل مسمى الجد مثل أبي أم الأب، أو أبي أم أم الأب، وقد
 تابعت في ذلك محقق الطبعة السابقة الأستاذ عبد الله الزاحم أئابه الله.

- ❖ فإذا هلك هالكٌ عن جميعهم لم يرث منهم إلا ثلاثة: الابنُ والأبُ والزوجُ،
والمسألة من اثني عشر.
- ❖ وإذا هلك عن الباقيين لم يرث منهم إلا اثنان: ابن الابنُ والجَدُّ، والمسألة من ستة.
- ❖ وإذا هلك عن الباقيين ورث اثنان أيضاً، وهما: الأخ الشقيق والأخ لأم،
والمسألة أيضاً من ستة.
- ❖ وإذا مات عن الباقيين، وهم الأخ لأب وباقي العصبه فللمال كله للأخ من الأب، ثم كذلك، وآخرهم المعترق ثم عصبته.

بَابُ الْوَارِثَاتِ مِنَ النِّسَاءِ

- ٢٤- وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعُ لَمْ يُعْطِ أُثْنَى غَيْرَهُنَّ الشَّرْعُ
 ٢٥- بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَأُمُّ مُشْفِقَةٍ وَزَوْجَةٌ وَجَدَّةٌ وَمُعْتَقَةٌ
 ٢٦- وَالْأُخْتُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَتْ فَهَذِهِ عِدَّتُهُنَّ بَأَنَّهُنَّ

- الوارثات من النساء: بالاختصار سبع - وبالبسط عشر-، وهُنَّ:

- ١- البنت، ٢- وبنت الابن وإن نزل أبوها، ٣- والأم، ٤- والجدّة من قبل الأم، ٥- والجدّة من قبل الأب، ٦- والأخت الشقيقة، ٧- والأخت من الأب، ٨- والأخت من الأم، ٩- والزوجة، ١٠- والمعتقة.

❖ فإذا هلك هالك عن جميعهن، ورث منهن خمس: البنت، وبنت الابن، والأم، والزوجة، والأخت الشقيقة، والمسألة من أربعة وعشرين.

❖ فإن عُدِمْنَ ورث الباقيات، والمسألة من ستة.

❖ وإذا اجتمع الرجال والنساء، لم يرث منهم إلا الولدان، والأبوان، وأحد الزوجين، والمسألة من اثني عشر، أو من أربعة وعشرين.

بَابُ الْفُرُوضِ الْمَقْدَرَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى

- ٢٧- وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْإِرْثَ نَوْعَانِ هُمَا فَرَضٌ وَتَعْصِيبٌ عَلَى مَا قُسِّمَا
 ٢٨- فَالْفَرَضُ فِي نَصِّ الْكِتَابِ سِتَّةٌ لَا فَرَضَ فِي الْإِرْثِ سِوَاهَا الْبَتَّةُ
 ٢٩- نِصْفٌ وَرُبْعٌ ثُمَّ نِصْفُ الرُّبْعِ وَالثُّلُثُ وَالسُّدُسُ بِنَصِّ الشَّرْعِ
 ٣٠- وَالثُّلُثَانِ وَهُمَا التَّمَامُ فَاحْفَظْ فَكُلُّ حَافِظٍ إِمَامٌ

الفرض: نصيبٌ مقدَّرٌ شرعاً، لا يزيدُ إلا بالردِّ، ولا ينقصُ إلا بالعول^(١).

- والفروضُ سِتَّةٌ:

- ١- الثُّلُثَانِ ٢- وَالثُّلُثُ ، ٣- وَالسُّدُسُ ، ٤- وَالنِّصْفُ ، ٥- وَالرُّبْعُ ،
 ٦- وَالثُّمْنُ .

قال ﷺ: (أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ).

(١) في المطبوع تصحفت (العول) إلى (العدل) ، والتصويبُ عن المخطوط .

بَابُ مَنْ يَرِثُ النِّصْفَ

- ٣١- وَالنِّصْفُ فَرَضُ خَمْسَةِ أَفْرَادٍ الزَّوْجُ وَالْأُنْثَى مِنَ الْأَوْلَادِ
 ٣٢- وَبِنْتُ الْإِبْنِ عِنْدَ فَقْدِ الْبِنْتِ وَالْأُخْتُ فِي مَذْهَبِ كُلِّ مُفْتِي
 ٣٣- وَبَعْدَهَا الْأُخْتُ الَّتِي مِنَ الْأَبِ عِنْدَ انْفِرَادِهِنَّ عَنْ مُعَصَّبٍ

- الذين يرثون النصف خمسة ، وهم :

- ١- الزوج ، ٢- والبنت ، ٣- وبنت الابن ، ٤- والأخت الشقيقة ، ٥- والأخت من الأب.

- ١ - فالزوج : يَسْتَحِقُّهُ عند عدم الفرع الوارث ، وهم : الأولاد ، و أولاد البنين - وإن نزلوا - .

لقول الله تعالى : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النساء :

[١٢].

- ٢ - والبنت تَسْتَحِقُّهُ بشرطين :

أ- عدم الْمُعَصَّبِ لها وهو أخوها.

ب- وعدم المُشَارِكِ وهي أختها.

- ٣ - وبنت الابن تَسْتَحِقُّهُ بثلاثة شروط :

أ- عدم الفرع الذي أعلا منها.

ب - وعدم الْمُعَصَّبِ لها.

ج - وعدم المُشَارِكِ ، لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء : ١١].

- ٤ - والأخت الشقيقة تَسْتَحِقُّهُ بأربعة شروط :

أ- عدم الفرع الوارث.

ب - وعدم الأصل الوارث من الذكور.

ج - وعدم المعصّب لها.

د - وعدم المشارك.

هـ - والأخت من الأب تستحقّه بخمسة شروط:

أ - عدم الفرع الوارث.

ب - وعدم الأصل من الذكور.

ج - وعدم الأشقاء والشقائق.

د - وعدم المعصّب لها.

هـ - وعدم المشارك.

لقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ

وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

والكَلَالَةُ: مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ، أَي: لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا أَبَ وَلَا جَدَّ، لَا ذَكَرَ

وَلَا أُنْثَى^(١).

(١) عبارة (لا ذكر ولا أنثى) ليست في المخطوط.

بَابُ مَنْ يَرِثُ الرَّبْعَ

٣٤. وَالرَّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ إِنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ وَلَدِ الزَّوْجَةِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ

٣٥. وَهُوَ لِكُلِّ زَوْجَةٍ أَوْ أَكْثَرَا مَعَ عَدَمِ الْأَوْلَادِ فِيمَا قُدِّرَا

٣٦. وَذَكَرُ الْأَوْلَادِ الْبَنِينَ يُعْتَمَدُ حَيْثُ اعْتَمَدْنَا الْقَوْلَ فِي ذِكْرِ الْوَلَدِ

١- الزوج يستحق الربع مع وجود الفرع الوارث، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ

لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ [النساء: ١١٢].

٢- والزوجة فأكثر تستحقه عند عدم الفرع الوارث، لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ

الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١٢].

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّمْنَ

٣٧. وَالثُّمْنُ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ مَعَ الْبَنِينَ أَوْ مَعَ الْبَنَاتِ

٣٨. أَوْ مَعَ الْأَوْلَادِ الْبَنِينَ فَاعْلَمِ وَلَا تَظُنَّ الْجَمْعَ شَرْطًا فَافْهَمْ

- الزوجة فأكثر تستحق الثمن مع وجود الفرع الوارث، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ

كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ [النساء: ١١٢].

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثَّلَاثِينَ

٣٩. وَالثَّلَاثَانِ لِلْبَنَاتِ جَمْعًا مَا زَادَ عَنْ وَاحِدَةٍ فَسَمْعًا
 ٤٠. وَهُوَ كَذَلِكَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ فَافْهَمْ مَقَالِي فَهَمْ صَافِي الذَّهْنِ
 ٤١. وَهُوَ لِأَخْتَيْنِ فَمَا يَزِيدُ قَضَى بِهِ الْأَخْرَارُ وَالْعَبِيدُ
 ٤٢. هَذَا إِذَا كُنَّ لَأُمٍّ وَأَبٍ أَوْ لِأَبٍ فَاحْكُمْ بِهِ هَذَا تُصِيبُ

- الثلثان فرض اثنتين متساويتين فأكثر مِمَّنْ يَرِثُ النصف، لقول الله تعالى:
 ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى:
 ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

بَابُ مَنْ يَرِثُ الثُّلُثُ

- ٤٣- وَالْثُلُثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا وَلَدٌ وَلَا مِنَ الْإِخْوَةِ جَمْعٌ دُوَّ عَدَدُ
 ٤٤- كَاتِنَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ حُكْمِ الذُّكُورِ فِيهِ كَالْإِنَاثِ
 ٤٥- وَلَا ابْنُ ابْنٍ مَعَهَا أَوْ بِنْتُهُ فَفَرَضُهَا الثُّلُثُ كَمَا بَيَّنَّتُهُ
 ٤٦- وَإِنْ يَكُنْ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ فِثْلُ الثُّلُثِ الْبَاقِي لَهَا مُرْتَبُ
 ٤٧- وَهَكَذَا مَعَ زَوْجَةٍ فَصَاعِدَا فَلَا تُكُنْ عَنِ الْعُلُومِ قَاعِدَا

١- الأم تستحق الثلث بثلاثة شروط :

أ - عدم الفرع الوارث..

ب - وعدم الجمع من الإخوة.

ج - وأن لا تكون المسألة إحدى العُمَرَتَيْنِ، لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ

وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء : ١١].

- ٤٨- وَهُوَ لِاثْنَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ بَعِيرٍ مَبِينٍ
 ٤٩- وَهَكَذَا إِنْ كَثُرُوا أَوْ زَادُوا فَمَا لَهُمْ فَيَمَّا سَوَّاهُ زَادُ
 ٥٠- وَيَسْتَوِي الْإِنَاثُ وَالذُّكُورُ فِيهِ كَمَا قَدْ أَوْضَحَ الْمَسْطُورُ

٢- والإخوة من الأم يستحقون الثلث بثلاثة شروط :

أ - أن يكونوا اثنين فأكثر.

ب - وعدم الفرع الوارث.

ج - وعدم الأصل الوارث من الذكور؛ لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ

مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء : ١٢].

بَابُ مَنْ يَرِثُ السُّدُسُ

٥١. وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ مِنَ الْعَدَدِ أَبٌ وَأُمٌّ ثُمَّ بِنْتُ ابْنٍ وَجَدَ
 ٥٢. وَالْأُخْتُ بِنْتُ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدَّةُ وَلَدُ الْأُمِّ تَمَامُ الْعِدَّةِ
 ٥٣. فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّهُ مَعَ الْوَلَدِ وَهَكَذَا الْأُمُّ يَتَنَزِّلُ الصَّمَدُ
 ٥٤. وَهَكَذَا مَعَ وَلَدِ ابْنِ الْوَلَدِ مَا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ وَيَخْتَلِي
 ٥٥. وَهُوَ لَهَا أَيْضًا مَعَ الْإِثْنَيْنِ مِنْ إِخْوَةِ الْمَيِّتِ فَقَسْ هَذَيْنِ

١ - الأب يستحق السدس بوجود الفرع الوارث.

- ٢ - والأم تستحقه بوجود الفرع الوارث أو الجمع من الإخوة، لقول الله تعالى:
 ﴿وَلَا يُوْنَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١] وقوله
 تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١].

٥٦. وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ فِي حَوْزِ مَا يُصَيِّئُهُ وَمَدُّهُ
 ٥٧. إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِخْوَةٌ لِكُونِهِمْ فِي الْقُرْبِ وَهُوَ أَسْوَةٌ
 ٥٨. أَوْ أَبْوَانٍ مَعَهُمَا زَوْجٌ وَرِثٌ فَالْأُمُّ لِلثُلُثِ مَعَ الْجَدِّ تَرِثُ
 ٥٩. وَهَكَذَا لَيْسَ شَبِيهَاً بِالْأَبِ فِي زَوْجَةِ الْمَيِّتِ وَأُمٌّ وَأَبِ
 ٦٠. وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سَيَاتِي مُكَمَّلَ الْبَيَانِ فِي الْحَالَاتِ

٣- والجد مثل الأب إلا في العُمريَّتين، فإن الأم تأخذ الثلث كاملاً بالإجماع، وفي ميراث الإخوة معه خلاف^(١).

قال الموفق في المغني:

(قال أبو بكر بن المنذر: أجمع أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ على أن الجد أبا الأب لا يحجبه عن الميراث غير الأب، وأنزلوا الجد في الحجب والميراث منزلة الأب في جميع المواضع، إلا في ثلاثة أشياء: أحدها: زوج وأبوان.

والثانية: زوجة وأبوان، للأم ثلث الباقي فيهما مع الأب، وثلث جميع المال لو كان مكان الأب جد.

والثالثة: اختلفوا في الجد مع الإخوة).

(١) في المطبوع (من خلاف) والتصويب عن المخطوط.

٦١- وَيَنْتُ الْإِبْنُ تَأْخُذُ السُّدُسَ إِذَا كَانَتْ مَعَ الْبِنْتِ مِثَالًا يُحْتَدَى

٦٢- وَهَكَذَا الْأُخْتُ مَعَ الْأَخْتِ الَّتِي بِالْأَبَوَيْنِ يَا أَخِي أَذَلَّتْ

٤- وينت الابن فأكثر تستحق السدس مع البنت، لقول ابن مسعود رضي الله

عنه: (قضى النبي ﷺ في بنت، وبنت ابن، وأخت: للابنة النصف، ولابنة الابن

السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت) رواه البخاري .

٥- وكذلك الأخت من الأب مع الشقيقة بالإجماع.

٦- والجدة تستحق السدس عند عدم الأم.

٧- وولد الأم يستحقه:

أ- عند انفراده.

ب- وعدم الفرع الوارث

ج- وعدم الأصل الوارث في الذكور، لقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ

يُورِثُ كَلِيلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١٢].

- ٦٣- وَالسُّدُسُ فَرَضُ جَدَّةٍ فِي النَّسَبِ
 ٦٤- وَوَلَدُ الْأُمِّ يَنَالُ السُّدُسَا
 ٦٥- وَإِنْ تَسَاوَى نَسَبُ الْجَدَّاتِ
 ٦٦- فَالسُّدُسُ بَيْنَهُنَّ بِالسُّوِيَّةِ
 ٦٧- وَإِنْ تَكُنْ قُرْبَى لِأُمِّ حَجَبَتْ
 ٦٨- وَإِنْ تَكُنْ بِالْعَكْسِ فَالْقَوْلَانِ
 ٦٩- لَا تَسْقُطُ الْبُعْدَى عَلَى الصَّحِيحِ
 ٧٠- وَكُلُّ مَنْ أَذَلَّتْ بَغَيْرِ وَارِثٍ
 ٧١- وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى بِذَاتِ الْقُرْبِ
 ٧٢- وَقَدْ تَنَاهَتْ قِسْمَةُ الْفُرُوضِ
- وَاحِدَةٌ كَانَتْ لِأُمِّ أَوْ أَبٍ
 وَالشَّرْطُ فِي إِفْرَادِهِ لَا يَنْسَى
 وَكُنْ كُلُّهُنَّ وَارِثَاتٍ
 فِي الْقِسْمَةِ الْعَادِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ
 أُمُّ أَبِي بُعْدَى وَسُدُسَا سَلَبَتْ
 فِي كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنُصُوصَانِ
 وَاتَّفَقَ الْجُلُّ عَلَى التَّصْحِيحِ
 فَمَالَهَا حَظٌّ مِنَ الْمَوَارِثِ
 فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِيِّ فَقُلْ لِي حَسْبِي
 مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا غُمُوضٍ

يرث من الجدات ثلاث :

- ١- أمُّ الأمِّ ، ٢- وأمُّ الأب ، ٣- وأمُّ أبي الأب - وإن علون أمومة - ، فإن تساوين في الدرجة فالسُّدُسُ بينهنَّ ، ومن قرُبَتْ فلها وحدها .
- ❖ (مسألة) : إذا هلك هالك عن أم أم وأم أب وأم أبي أب ، فالسُّدُسُ لِأُمِّ الْأُمِّ وأمُّ الأب ، وتسقط أمُّ أبي الأب ؛ لأنها أبعد درجة .
- ❖ وإذا هلك عن أم أم أم ، وأم أم أم أب ، وأم أبي أب فالسُّدُسُ بينهنَّ ، والله أعلم .

بَابُ التَّغْيِيبِ

٧٣. وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَعَ فِي التَّغْيِيبِ يَكُلُّ قَوْلٌ مُوجِزٌ مُصَيَّبٌ

٧٤. فَكُلُّ مَنْ أَخْرَزَ كُلَّ الْمَالِ مِنْ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي

٧٥. أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرَضِ لَهُ فَهُوَ أَخُو الْعُصُوبَةِ الْمَفْضَلَةُ

٧٦. كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَجَدُّ الْجَدِّ وَالْإِبْنِ عِنْدَ قُرْبِهِ وَالْبُعْدِ

٧٧. وَالْأَخِ وَالْإِبْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ وَالسَّيِّدِ الْمُعْتَقِ ذِي الْإِنْعَامِ

٧٨. وَهَكَذَا بَنُوهُمْ جَمِيعًا فَكُنْ لِمَا أَذْكَرُهُ سَمِيعًا

- أجمع العلماء على أن الذي يبقى بعد الفرض للعصبة يُقدَّمُ الأقربُ فالأقربُ،

لقول النبي ﷺ: (أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ)

وأقربهم الابنُ، ثم ابنه - وإن نزلَ -، ثم الأبُ، ثم الجدُّ لأبٍ - وإن علا -،

ثم الأخُ الشقيقُ، ثم الأخُ لأبٍ، ثم ابنُ الأخِ الشقيقِ، ثم ابنُ الأخِ لأبٍ، ثم العمُّ

الشقيقُ، ثم العمُّ لأبٍ، ثم ابنُ العمِ الشقيقِ، ثم ابنُ العمِّ لأبٍ، ثم أعمامُ الأبٍ،

ثم بنوهم كذلك، ثم أعمامُ الجدِّ، ثم بنوهم - لا يرثُ بنو أبٍ أعلا مع بني أبٍ

أقربَ وإن نزلوا - ثم المعتقُ ثم عَصَبَتُهُ كذلك.

٧٩. وَمَا لِذِي الْبُعْدَى مَعَ الْقَرِيبِ فِي الْإِرْثِ مِنْ حَظٍّ وَلَا نَصِيبِ
 ٨٠. وَالْأَخُ وَالْعَمُّ لَأُمٍّ وَأَبٍ أَوْلَى مِنَ الْمُدْلِيِّ بِشَطْرِ النَّسَبِ
 ٨١. وَالْابْنُ وَالْأَخُ مَعَ الْإِنَاثِ يُعَصِّبَانِهِنَّ فِي الْمِيرَاثِ
 ٨٢. وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنَّ بَنَاتُ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مُعَصِّبَاتُ
 ٨٣. وَلَيْسَ فِي النِّسَاءِ طَرَأُ عَصْبَةٍ إِلَّا الَّتِي مَنَّتْ بِعَتَقِ الرَّقَبَةِ
- جهات العصوية ست :

- ١- بُنُوَّة، ٢- ثُمَّ أَبَوَّة، ٣- ثُمَّ أَخُوَّة، ٤- ثُمَّ بَنُو إِخْوَةٍ، ٥- ثُمَّ عَمُوَّة، ٦- ثُمَّ
 ولاء.

قال الجُعْبَرِيُّ - رحمه الله تعالى - :

- فبالجهة التقديم ثم بقرية وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 - وابنُ الابن يعصَّبُ أخواته وبنات عمِّه، ويعصَّبُ من أعلا منه إذا لم يكن
 لهنَّ فرضٌ.
 - ولا يرثُ النساءُ بالولاءِ إلا من اعتقنَّ أو اعتقته من اعتقنَّ .

بَابُ الْحَجَبِ

- ٨٤ - وَالْجَدُّ مَحْجُوبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ وَالْأَبُ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثُ
 ٨٥ - وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ بِالْأُمِّ فَافْهَمَهُ وَقَسْ مَا أَشْبَهَهُ
 ٨٦ - وَهَكَذَا ابْنُ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ فَلَا تَبْغِ عَنِ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ مَعْدُولًا
 ٨٧ - وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ بِالْبَنِينَ وَالْأَبُ الْأَدْنَى كَمَا رَوَيْنَا
 ٨٨ - أَوْ يَبْنِي الْبَنِينَ كَيْفَ كَانُوا سَيِّانٌ فِيهِ الْجَمْعُ وَالْوَحْدَانُ
 ٨٩ - وَيَفْضُلُ ابْنُ الْأُمِّ بِالْإِسْقَاطِ بِالْجَدِّ فَافْهَمَهُ عَلَى اخْتِيَاطِ

- الحجب من أعظم أبواب الفرائض وأهمها، وهو قسمان:

- ١- حجب حرمان: ويدخل على جميع الورثة إلا الأولاد والأبوين والزوجين.
 - ٢- وحجب نقصان: ويدخل على جميعهم.
- والجدُّ يسقط الإخوة من الأم بالإجماع، ويسقط سائر الإخوة على الصحيح.

- ٩٠- وَبِالنَّاتِ وَيَنَاتِ الْإِبْنِ
 ٩١- ثُمَّ بَنَاتِ الْإِبْنِ يَسْقُطْنَ مَتَى
 ٩٢- إِلَّا إِذَا عَصَّ بَهُنَّ الذَّكَرُ
 ٩٣- وَمِثْلُهُنَّ الْأَخَوَاتُ اللَّاتِي
 ٩٤- إِذَا أَخَذْنَ فَرَضَهُنَّ وَأَفِيَا
 ٩٥- وَإِنْ يَكُنْ أَخٌ لَهُنَّ حَاضِرًا
 ٩٦- وَلَيْسَ ابْنُ الْأَخِ بِالْمَعْصُوبِ
- جَمْعًا وَوَحْدَانًا فَقُلْ لِي زِدْنِي
 حَازَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ يَافَتَى
 مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ عَلَى مَا ذَكَرُوا
 يُذَلِّينَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْجِهَاتِ
 أَسْقَطْنَ أَوْلَادَ الْأَبِ الْبَوَاكِ يَا
 عَصَّ بَهُنَّ بَاطِنًا وَظَاهِرًا
 مَنْ مِثْلُهُ أَوْ فَوْقَهُ فِي النَّسَبِ

- أجمع أهل العلم على أن بنات الأصل متى استكملن الثلاثين سقط بنات الأب، ما لم يكن بإزائهن أو أسفل منهن ذكر يعصبهن.

- وكذلك الأخوات من الأب يسقطن إذا استكمل الشقيقات الثلاثين، ولا يعصبهن إلا أخوهن.

بَابُ الْمُشْرَكَةِ

٩٧. وَإِنْ تَجِدَ زَوْجاً وَأُمّاً وَرَبّاً وَإِخْوَةً لِلْأُمِّ حَازُوا الثُّلُثَا
 ٩٨. وَإِخْوَةً أَيْضاً لِلْأُمِّ وَأَبٍ وَأَسْتَفْرَقُوا الْمَالَ يَفْرُضُ النُّصْبُ
 ٩٩. فَاجْعَلْهُمْ كُلَّهُمْ لِلْأُمِّ وَاجْعَلْ أَبَاهُمْ حَجَرًا فِي الْيَمِّ
 ١٠٠. وَأَقْسَمَ عَلَى الْإِخْوَةِ ثُلُثَ التَّرَكَةِ فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْمُشْرَكَةُ

- تشريكُ الأشقاء مع الإخوة لأم؛ مذهب زيد بن ثابت ومن تبعه ، والصحيح
 عدم تشريكهم ، وهو رواية عن زيد ؛ لقول النبي ﷺ : (أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا
 بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ) ، والأشقاء أهلُ تعصيبٍ لا فرضٍ .

بَابُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ

- ١٠١- وَبَنَتَدِي الْآنَ يَمَا أَرَدْنَا فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ إِذْ وَعَدْنَا
 ١٠٢- فَأَلْقِ نَحْوَمَا أَقُولُ السَّمْعَا وَاجْمَعْ حَوَاشِي الْكَلِمَاتِ جَمْعًا
 ١٠٣- وَاعْلَمْ يَا أُنَّ الْجَدُّ دُو أَحْوَالِ أُتْبِكَ عَنْهُمْ عَلَى التَّوَالِي
 ١٠٤- يُقَاسِمُ الْإِخْوَةَ فِيهِنَّ إِذَا لَمْ يَعْدِ الْقَسْمُ عَلَيْهِ بِالْأَدَى
 ١٠٥- فَتَارَةً يَأْخُذُ ثَلَاثًا كَامِلًا إِنْ كَانَ بِالْقِسْمَةِ عَنْهُ نَازِلًا
 ١٠٦- إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دُو سِهَامٍ فَاقْنَعْ بِإِضَاحِي عَنْ اسْتِفْهَامِ
 ١٠٧- وَتَارَةً يَأْخُذُ ثَلَاثَ الْبَاقِي بَعْدَ دُوي الْفُرُوضِ وَالْأَرْزَاقِ
 ١٠٨- هَذَا إِذَا مَا كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ تَنْقِصُهُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمِزَاحِمَةِ
 ١٠٩- وَتَارَةً يَأْخُذُ سُدُسَ الْمَالِ وَلَيْسَ عَنْهُ نَازِلًا بِحَالِ
 ١١٠- وَهُوَ مَعَ الْإِنَاثِ عِنْدَ الْقَسْمِ مِثْلُ أَخٍ فِي سَهْمِهِ وَالْحُكْمِ
 ١١١- إِلَّا مَعَ الْأُمِّ فَلَا يَحْجُبُهَا بَلْ ثَلَاثُ الْمَالِ لَهَا يَصْحَبُهَا
 ١١٢- وَاحْشُبْ بَنِي الْأَبِ لَدَى الْأَعْدَادِ وَارْقُضْ بَنِي الْأُمِّ مَعَ الْأَجْدَادِ
 ١١٣- وَاحْكُمْ عَلَى الْإِخْوَةِ بَعْدَ الْعَدِّ حُكْمَكَ فِيهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الْجَدِّ

- للجدِّ مع الإخوة الأخط من إحدى ثلاث:

الأولى: المقاسمة.

الثانية: ثلث المال، ومع ذي فرض ثلث ما بقي.

الثالثة: سدس المال.

والصحيح: أن الأخوة لا يرثون مع الجدِّ، لأنه أقدمُ منهم، قال البخاري:
 (وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير: "الجدُّ أب"، ولم يُذكرْ أنَّ أحدًا خالفَ أبا بكرٍ
 في زمانه، وأصحابُ النبي ﷺ متوافرون، ويُذكرُ عن عُمَرَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ وزيدٍ
 أقاويلُ مختلفةٌ).

بَابُ الْأَكْدَرِيَّةِ

- ١١٤- وَالْأُخْتُ لَا فَرَضَ مَعَ الْجَدِّ لَهَا فِيمَا عَدَا مَسْأَلَةَ كَمَلِهَا
 ١١٥- زَوْجٌ وَأُمٌّ وَهُمَا تَمَامُهَا فَاعْلَمْ فَخَيْرُ أُمَّةٍ عَلَامُهَا
 ١١٦- تُعْرَفُ يَا صَاحِبَ الْأَكْدَرِيَّةِ وَهِيَ بِأَنْ تُعْرِفَهَا حَرِيَّةٌ
 ١١٧- فَيَفْرَضُ النِّصْفُ لَهَا وَالسُّدُسُ لَهُ حَتَّى تَعُولَ بِالْفُرُوضِ الْمُجْمَلَةِ
 ١١٨- ثُمَّ يَعُودَانِ إِلَى الْمُقَاسَمَةِ كَمَا مَضَى فَاحْفَظْهُ وَاشْكُرْ نَاطِقَهُ
- سُمِّيتَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ "بِالْأَكْدَرِيَّةِ": لِأَنَّهَا كَدَّرَتْ عَلَى زَيْدٍ مَذْهَبَهُ فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ،
 وَالصَّحِيحُ: أَنْ جَمِيعَ الْإِخْوَةِ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْجَدِّ شَيْئًا.

بَابُ الْحِسَابِ

- ١١٩- وَإِنْ تُرِيدَ مَعْرِفَةَ الْحِسَابِ لِيَتَهْتَدِيَ فِيهِ إِلَى الصَّوَابِ
 ١٢٠- وَتَعْرِفَ الْقِسْمَةَ وَالتَّفْصِيلَ وَتَعْلَمَ التَّصْحِيحَ وَالتَّأْصِيلَ
 ١٢١- فَاسْتَخْرِجِ الْأُصُولَ فِي الْمَسَائِلِ وَلَا تَكُنْ عَنْ حِفْظِهَا بِذَاهِلٍ
 ١٢٢- فَإِنَّهُنَّ سَبْعَةٌ أُصُولُ ثَلَاثَةٌ مِنْهُنَّ قَدْ تَعُولُ
 ١٢٣- وَيَعْدُهَا أَرْبَعَةٌ تَمَامُ لَا عَوْلَ يَغْرُوهَا وَلَا انْثِلَامُ

- حساب الفرائض يشتمل على : تأصيل وتصحيح ومسائل وصور، والأصول
 سبعة، ثلاثة قد تعول، وأربعة لا تعول.
 - والعول: زيادة في السهام، ونقصان في أنصباء الورثة.

- ١٢٤- فَالْشُّدْسُ مِنْ سِتَّةِ أَسْهُمٍ يُرَى
 ١٢٥- وَالْثُمْنُ إِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ الشُّدْسُ
 ١٢٦- أَرْبَعَةٌ يَتَّبِعُهَا عَشْرُونَ
 ١٢٧- فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأُصُولُ
 ١٢٨- فَتَبْلُغُ السِّتَةُ عَقْدَ الْعَشْرَةِ
 ١٢٩- وَتَلْحَقُ الَّتِي تَلِيهَا فِي الْأَثَرِ
 ١٣٠- وَالْعَدَدُ الثَّلَاثُ قَدْ يَعُولُ
- وَالثُّلُثُ وَالرُّبْعُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ
 فَأَصْلُهُ الصَّادِقُ فِيهِ الْحَدْسُ
 يَعْرِفُهَا الْحُسَّابُ أَجْمَعُونَ
 إِنْ كَثُرَتْ فُرُوضُهَا تَعُولُ
 فِي صُورَةٍ مَعْرُوفَةٍ مُشْتَهَرَةٍ
 فِي الْعَوْلِ أَفْرَادًا إِلَى سَبْعِ عَشَرَ
 يَثْمُنُهُ فَاغْمَلْ بِمَا أَقُولُ

- أصل ستة: يعُولُ إلى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة.
- وأصل اثني عشر: يعُولُ إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر.
- وأصل أربعة وعشرين: يعُولُ مرةً واحدةً إلى سبعة وعشرين.

- ١٣١- وَالنِّصْفُ وَالْبَاقِي أَوْ النِّصْفَانِ أَصْلُهُمَا فِي حُكْمِهِمُ اثْنَانِ
 ١٣٢- وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَكُونُ وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مَسْنُونُ
 ١٣٣- وَالثُّمْنُ إِنْ كَانَ فِيمَنْ ثَمَانِيَّةٍ فَهَذِهِ هِيَ الْأُصُولُ الثَّانِيَّةُ
 ١٣٤- لَا يَدْخُلُ الْعَوْلُ عَلَيْهَا فَاعْلَمْ ثُمَّ اسْلُكِ التَّصْحِيحَ فِيهَا وَأَقْسِمِ
 ١٣٥- وَإِنْ تَكُنْ مِنْ أَصْلِهَا تَصَحُّ فَتَرَكُ تَطْوِيلَ الْحِسَابِ رِيحُ
 ١٣٦- فَأَعْطِ كُلًّا سَهْمَهُ مِنْ أَصْلِهَا مُكْمَلًا أَوْ عَائِلًا مِنْ عَوْلِهَا

- إذا انقسمت المسألة على الورثة كاملة أو عائلة، أخذ كل وارث حقه، فلا تحتاج إلى عمل، لأنه تعب بلا فائدة.

- ١٣٧- وَإِنْ تَرَ السُّهُامَ لَيْسَتْ تَنْقَسِمَ عَلَى ذَوِي الْمِيرَاثِ فَاتَّبِعْ مَا رُسِمَ
 ١٣٨- وَأَطْلُبْ طَرِيقَ الْاِخْتِصَارِ فِي الْعَمَلِ بِالْوَفْقِ وَالضَّرْبِ يُجَانِبُكَ الزَّلَلُ
 ١٣٩- وَارْزُدْ إِلَى الْوَفْقِ الَّذِي يُوَافِقُ وَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ فَأَنْتَ الْحَازِقُ
 ١٤٠- وَإِنْ كَانَ جِنْسًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرًا فَاحْفَظْ وَدَعْ عَنْكَ الْجِدَالَ وَالْمِرَاثَ

- إذا انكسر سهم فريقي عليهم، ضربت عددهم - إن باين سهامهم - ، أو وفقه
 - إن وافقه - بجزء في أصل المسألة، أو عولها إن عالت، فما بلغ صحت منه،
 ويصير لواحدهم ما كان لجماعته أو وافقه.

مثال المبينة: زوج وخمسة بنين.

أصلها: من أربعة، وجزء سهمها: خمسة، وتصح من عشرين.

ومثال الموافقة: زوج وستة بنين.

أصلها: من أربعة، وجزء سهمها: اثنان، وتصح من ثمانية.

- ١٤١- وَإِنْ تَرَ الْكَسَرَ عَلَى أَجْناسٍ فَأَيْتُهَا فِي الْحُكْمِ عِنْدَ النَّاسِ
 ١٤٢- تُخَصَّرُ فِي أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ يَعْرِفُهَا الْمَاهِرُ فِي الْأَحْكَامِ
 ١٤٣- مُمَائِلٌ مِنْ بَعْدِهِ مُنَاسِبٌ وَيَعْدُهُ مُوَافِقٌ مُصَاحِبٌ
 ١٤٤- وَالرَّابِعُ الْمُبَايِنُ الْمُخَالِفُ يُنْبِيكَ عَنْ تَفْصِيلِيهِنَّ الْعَارِفُ

- الممائلة: خمسة وخمسة، والمناسبة: كاثنين وأربعة، والموافقة: كأربعة وستة، والمباينة: كاثنين وثلاثة.

- ١٤٥- فَخُذْ مِنْ الْمَائِلَيْنِ وَاحِدًا وَخُذْ مِنَ النَّاسِبَيْنِ الزَّائِدًا
 ١٤٦- وَاضْرِبْ جَمِيعَ الْوَفَقِ فِي الْمُوَافِقِ وَاسْلُكْ بِذَاكَ أَنْهَجَ الطَّرَائِقِ
 ١٤٧- فَذَاكَ جُزْءُ السَّهْمِ فَاعْلَمْنَهُ وَاخْذَرْ هُدَيْتَ أَنْ تَضِلَّ عَنْهُ

- جُزْءُ السَّهْمِ: هو أحدُ المتماثلين، وأكبرُ المتداخلين، وحاصلُ ضربِ أحدِ المتوافقين في كاملِ الآخر، وحاصلُ ضربِ أحدِ المتباينين في الآخر.

- ١٤٨- واضربه في الأصل الذي تأصلاً
 وأخص ما انضم وما تحصلاً
 ١٤٩- وأقسمه فاقسم إذا صحيح
 يعرفه الأعجم والفصيح
 ١٥٠- فهذه من الحساب جمل
 يأتي على مثالهن العمل
 ١٥١- من غير تطويل ولا اعتساف
 فاقنع بما بين فهو كافي

- إذا كان الكسر على فريقين فأكثر، نظرت بين كل فريق وسهامه، فثبت المبين، ووفق الموافق، ثم تنظر بين المثبتات بالنسب الأربع، وهي المائلة، والمناسبة - وتسمى المداخلة -، والموافقة، والمباينة، فتضرب بعضها في بعض، فما بلغ فهو جزء السهم، ثم تضربه في المسألة :

١- فإن كانت الرؤوس متعائلة، اكتفيت بأحد التمثالين.

❖ مثاله: أربع زوجات وأربعة أعمام، أصلها: من أربعة، وجزء سهمها: أربعة، وتصح من ستة عشرة.

٢- والمداخلة: أن ينقسم الأكبر على الأصغر من غير كسر.

٣- والموافقة: أن يتفق الفريقان فأكثر بجزء من الأجزاء.

٤- والمباينة: هي ما لم يكن فيها ممائلة ولا مداخلة ولا موافقة.

❖ ومثال المداخلة: أخوان لأم وثمانية إخوة لأب، أصلها: من ثلاثة، وجزء سهمها: أربعة، وتصح من اثني عشر.

❖ ومثال الموافقة: أربع زوجات وأخت شقيقة واثنان عشرة أختاً لأب وعشرة أعمام، أصلها: من اثني عشر، وجزء سهمها: ستون، وتصح من سبع مائة وعشرين.

❖ ومثالُ المِبايِنَةِ: خمس بنات وثلاث جدّات وأربع زوجات وسبعة أعمام ،
أصلُها: من أربعة وعشرين ، وجزءُ سهمها: أربعمئة وعشرون ، وتَصِحُّ من عشرة
آلاف وثمانين.

بَابُ الْمُنَاسَخَاتِ

١٥٢- وَإِنْ يَمُتْ آخَرُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَصَحَّ الْحِسَابُ وَأَعْرِفْ سَهْمَهُ

١٥٣- وَاجْعَلْ لَهُ مَسْأَلَةً أُخْرَى كَمَا قَدْ بَيَّنَّ التَّفْصِيلُ فِيمَا قَدْ مَّا

المناسخات: أن يموت من الورثة واحد فأكثر قبل قسمة التركة.

ولها ثلاثة أحوال:

١- فإذا مات شخص فلم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته، فإن ورثوا الثاني كالأول، فاقسمها على من بقي.

❖ مثاله: أن يموت ميت عن أربعة بنين وثلاث بنات، ثم مات ابن، فاقسمها على رؤوس الباقين تسعة، وهكذا تفعل، فإن لم يبق إلا ابن وبنت، فاقسمها على عدد رؤوسهم ثلاثة.

٢- الحال الثاني: وإن كان ورثة كل ميت لا يرثون غيره، فصَحَّ المسألة الأولى واقسم أسهم كل ميت على مسألته، وصَحَّ المنكسر كما سبق.

❖ مثاله: مات اثنان عن ثلاثة بنين، فلم تقسم التركة حتى مات أحدهم عن ابنين، والثاني عن ثلاثة والثالث عن أربعة، فالمسألة الأولى من ثلاثة، ومسألة الأول من البنين من اثنين، والثاني من ثلاثة، والثالث من أربعة، ومسائلهم مباينة لسهامهم، فتَنظَرُ بين المسائل الثلاث بالنسب الأربع، فتجد الأولى داخله في الثالثة، والثالثة مباينة للثانية، فتضرب الثانية -وهي ثلاثة- في الثالثة -وهي أربعة-، فيحصل اثنا عشر، وهو كجزء السهم، فتضربه في الأولى، فتبلغ ستة وثلاثين، ومنها تصح، فمن له شيء الأولى أخذه مضروباً فيما هو كجزء السهم، فللأول من البنين واحد مضروب في اثني عشر لابنيه، لكل واحد ستة، وللثاني كذلك، لابنيه الثلاثة، لكل واحد أربعة، ولكل واحد من أبناء الثالث ثلاثة.

- ١٥٤- وَإِنْ تَكُنْ لَيْسَتْ عَلَيْهَا تَنْقِسِمُ فَارْجِعْ إِلَى الْوَفْقِ بِهَذَا قَدْ حُكِمَ
 ١٥٥- وَأَنْظُرْ فَإِنْ وَاقَقْتَ السَّهَامَا فَخُذْ هُدَيْتَ وَفَقَّهَا تَمَامَا
 ١٥٦- وَأَضْرِبْهُ أَوْ جَمِيعَهَا فِي السَّايِقَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةً
 ١٥٧- وَكُلُّ سَهْمٍ فِي جَمِيعِ الثَّانِيَةِ يُضْرَبُ أَوْ فِي وَفَقَّهَا عَلَانِيَةٍ
 ١٥٨- وَأَسْهُمُ الْأُخْرَى فِي السَّهَامِ تُضْرَبُ أَوْ فِي وَفَقَّهَا تَمَامَا
 ١٥٩- فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُنَاسَخَةِ فَارْقَ بِهَا رُتْبَةَ فَضْلٍ شَامِحَةٍ

٣- الحال الثالث : وهو ثلاثة أقسام :

- فإن لم يرثوا الثاني كالأول ، صحَّحت المسألة الأولى ، وقسمت أسهم الثاني على ورثته ، فإن انقسمت صحَّت من أصلها .
- وإن لم تنقسم سهام الثاني على مسألته ، ضربت كل الثانية ، أو وفقها للسهم في الأولى ، فما بلغ فهو الجامعة ، ومن له شيء من الأولى أخذه مضروباً في الثانية أو وفقها ، ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في سهام مورثه أو وفقه .
- وتعمل في الميت الثالث فأكثر ، عملك في الثاني مع الأول .

❖ مثال الانقسام: أن يموت رجلٌ عن زوجةٍ وبنتٍ وأخٍ، ثم ماتت البنتُ عن زوجٍ وبنتٍ وعمٍّ، فالمسألة الأولى من ثمانية، وسهامُ البنتِ منها أربعة، ومسألتها من أربعة، فصحتا من الثمانية.

❖ ومثال المباينة: أن يموت شخصٌ عن أمٍّ وأختٍ لأبٍ وعمٍّ، فلم تُقسَم التركةُ حتى ماتت الأختُ عن زوجٍ وابنٍ، فالمسألة الأولى، من ستة، والثانية من أربعة، وسهامُها ثباينُ مسألتها، فتضرب أربعة في ستة، تبلغُ أربعة وعشرين، منها تصحُّ وهي الجامعة، فمنَ له شيءٌ من الأولى أخذه مضروباً في الثانية، ومنَ له شيءٌ من الثانية أخذه مضروباً في سهام مورثه.

❖ ومثال الموافقة: أن تموت امرأةٌ عن زوجٍ وبنتٍ وأخٍ، فلم تُقسَم التركةُ حتى ماتت البنتُ عن زوجٍ وابنٍ، فالمسألة الأولى من أربعة، والثانية من أربعة، وسهامُ الهالكِ الثاني توافقُ مسألتَهُ بالنصفِ، فتضربُ وفقَ الثانية في الأولى تبلغُ ثمانية، منها تصحُّ وهي الجامعة، فمنَ له شيءٌ من الأولى أخذه مضروباً في وفقَ الثانية، ومنَ له شيءٌ من الثانية أخذه مضروباً في وفقِ سهام مورثه.

فصل

وقسمة التركات هي الثمرة المقصودة من علم الفرائض، فإذا أمكن نسبة سهم كل وارث من المسألة بجزء فله من التركة كسبته.

❖ فلو ماتت امرأة عن تسعين ديناراً، وخلقت زوجاً وأبوين وابنتين، فالمسألة من خمسة عشر، للزوج منها ثلاثة وهي خمس المسألة، فله خمس التركة: ثمانية عشر ديناراً، ولكل واحد من الأبوين اثنان وهما ثلثا خمس المسألة، فيكون لكل منهما ثلثا خمس التركة: اثنا عشر ديناراً، ولكل من البنتين أربعة، وهي خمس المسألة وثُلث خمسها، فلها من التركة: أربعة وعشرون ديناراً، والله أعلم.

بَابُ مِيرَاثِ الْخُنْثَى الْمَشْكِلِ وَالْمَفْقُودِ وَالْحَمَلِ

- ١٦٠- وَإِنْ يَكُنْ فِي مُسْتَحِقِّ الْمَالِ
 ١٦١- فَاثْنَيْنِ عَلَى الْأَقْلَى وَالْيَقِينِ
 ١٦٢- وَاحْكُمْ عَلَى الْمَفْقُودِ حُكْمَ الْخُنْثَى
 ١٦٣- وَهَكَذَا حُكْمُ ذَوَاتِ الْحَمَلِ
- خُنْثَى صَحِيحٌ بَيْنُ الْإِشْكَالِ
 تَحْظُ بِحَقِّ الْقِسْمَةِ الْمُبِينِ
 إِنْ ذَكَرْنَا كَانَ أَوْ هُوَ أَنثَى
 فَاثْنَيْنِ عَلَى الْيَقِينِ وَالْأَقْلَى

- الْخُنْثَى الْمَشْكِلُ يَرِثُ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ، وَنِصْفَ مِيرَاثِ أَنْثَى، فَإِنْ رُجِيَ انْكَشَافُهُ، أُعْطِيَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ إِنْ طَلَبُوا الْقِسْمَةَ، وَوُقِفَ الْبَاقِي حَتَّى يَبْلُغَ.

❖ فَإِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ عَنْ ابْنٍ وَوَلَدٍ خُنْثَى لَا يُرْجَى انْكَشَافُهُ، فَمَسْأَلَةُ الذَّكُورِيَّةِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَالْأُنْثَوِيَّةِ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَهُمَا مَتَبَايِنَتَانِ، فَتَضَرِبُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى، تَبْلُغُ سِتَّةً، فَتَضَرِبُهَا فِي حَالَتِي الْخُنْثَى اثْنَيْنِ، تَصَحُّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، لِلذَّكَرِ سَبْعَةٌ وَلِلْخُنْثَى خَمْسَةٌ.

فصل في المفقود

من خفي خبراً بأسرٍ أو سَفَرٍ غاليه السلامة، انتظرَ به تمامُ تسعين سنةً منذ وُلِدَ، وإن كان غالبُه الهلاكُ، انتظرَ به تمامُ أربع سنين منذ فُقِدَ، ثم يُقسَم ماله، ولا يرثه إلا الأحياء حين القسم.

- فإن مات مورثه في مدة التَّربُّصِ، أخذَ كُلُّ وارثٍ اليقينَ و وُفِّدَ الباقي، فإن قديم أخذ نصيبه، وإن لم يأتَ فحكمه حُكْمُ ماله.

فصل في الحمل

وإذا طَلَبَ الورثةُ القسمةَ وفيهم حَمْلٌ، وُفِّدَ له الأكثرُ من إرث ذكرين أو اثنتين، فإذا وُلِدَ أخذَ حَقَّهُ، والباقي لمستحقه.

بَابُ مِيرَاثِ الْغُرَقَى وَالتَّهْدَمِ وَنَحْوِهِمْ

- ١٦٤- وَإِنْ يَمِتَ قَوْمٌ يَهْدَمُ أَوْ غَرَقَ
 ١٦٥- وَلَمْ يَكُنْ يُعْلَمُ حَالُ السَّائِقِ
 ١٦٦- وَعَدَّهُمْ كَأَنَّهُمْ أَجَانِبُ
 ١٦٧- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ
 ١٦٨- نَسَأَلُهُ الْعَفْوَ عَنِ التَّقْصِيرِ
 ١٦٩- وَغَفَرَ مَا كَانَ مِنَ الذُّنُوبِ
 ١٧٠- وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ
 ١٧١- مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْأَنْفَامِ الْعَاقِبِ
 ١٧٢- وَصَحْبِهِ الْأَمَاجِدِ الْأَبْرَارِ
 أَوْ حَادِثٍ عَمَّ الْجَمِيعَ كَالْحَرَقِ
 فَلَا تُورَثُ زَاهِقاً مِنْ زَاهِقٍ
 فَهَكَذَا الْقَوْلُ السَّيِّدُ الصَّائِبُ
 حَمْدًا كَثِيراً تَمُّ فِي الدَّوَامِ
 وَخَيْرَ مَا نَأْمَلُ فِي الْمَصِيرِ
 وَسَثَرِ مَا شَانَ مِنَ الْعُيُوبِ
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ
 وَآلِهِ الْغُرِّ ذَوِي الْمَنَاقِبِ
 الصَّفْوَةِ الْأَكَابِرِ الْأَخْيَارِ

- إِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ وَجْهَلِ أَوَّلُهُمَا مَوْتاً لَمْ يَتَوَارَثَا، وَهَذَا قَوْلُ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ،

وَهُوَ الصَّوَابُ.

تتمة في الرد وذوي الأرحام

إذا بقي بعد الفروض شيء ولم يكن عصبه ، رد على ذي فرض بقدره غير الزوجين ، وإن كان المردود عليه واحداً ، أخذ المال كله .

❖ فإذا هلك هالك عن جدة وأخ لأم ، فمسألتها من اثنين ، وإذا كان معهما زوج ، فمسألة الزوج من اثنين ، ومسألة الرد من اثنين ، فتضربها في مسألة الزوج وتصح من أربعة .

❖ وإذا مات رجل عن زوجة وأم وأخ لأم ، صحّت من أربعة .

فصل

وأولو الأرحام يتوارثون ، وهم : كل قريب ليس بذی فرض ولا تعصيب . وهم أقدم من بيت المال ، وعند الشافعية : أن بيت المال إذا كان منتظماً أولى من ذوي الأرحام .

والصحيح : أنهم أقدم ، لقول النبي ﷺ : (الخال وارث من لا وارث له) . فيرثون بالتنزيل ، الذكر والأنثى سواء .

والتنزيل : أن تجعل كل شخص بمنزلة من أولى به ، فولد البنات وولد بنات البنين وولد الأخوات كأمهاتهم ، وبنات الإخوة وبنات الأعمام وبنات بنينهم وولد الإخوة لأم كأبائهم .

❖ مثاله : هالك هالك عن ابني بنت وأختهما ، وعن ابن بنت ابن وأخته ، وعن ابن أخت شقيقة وأخته ، وعن ابن أخت لأب وأخته ، وعن ابن أخت لأم وأخته ، فالمسألة من ستة ، لأولاد البنت النصف ثلاثة ، لكل ذكر سهم ، وللأنثى سهم ، وأولاد بنت الابن السدس واحد ، وأولاد الشقيقة الباقي اثنان ، ويسقط أولاد الأخت لأب وأولاد الأخت لأم.

❖ وإذا هلك هالك عن أولاد أخت شقيقة وأولاد أخت لأب وأولاد أخ وأخت لأم ، فلا أولاد الشقيقة النصف ، ولأولاد الأخت من الأب السدس ، ولأولاد الإخوة من الأم الثلث.

❖ وإذا هلك هالك عن بنت أخ شقيق وبنت أخ لأب وبنت أخ لأم وبنت عم ، فلولد الأخ من الأم السدس ، والباقي لبنت الأخ الشقيق.

- والأخوال والخالات وأبو الأم كالأم ، والعمات والعم كالأب.

فإن خلف ثلاث خالات متفرقات ، وثلاث عمات متفرقات ، فالثالث للخالات أخماساً ، والثلاث للعمات أخماساً ، وتصح من خمسة عشر.

وفي ثلاثة أخوال متفرقين ، لذي الأم السدس ، والباقي للشقيق ، وإن كان معهم أبو أم أسقطهم.

وفي ثلاث بنات عمومة متفرقين ، المال للتي (من قبل) ^(١) الأبوين.

- وجهات ذوي الأرحام ثلاث : أبوة وأمومة ويؤنة ، ويسقط البعيد من الوارث بالأقرب إذا اتحدت الجهة ؛ ففي بنت بنت بنت وبنت بنت ابن ، المال لبنت بنت الابن ، لأنها أقرب إلى الوارث ، وفي بنت بنت بنت وبنت أخ لأب ، المال بينهما ، لاختلاف الجهة.

(١) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق .

❖ وإذا هلك هالك عن بنت بنت وعم لأب وعن خال، فالمسألة من ستة، لبنت البنت ثلاثة نصيب أمها، وللخال واحد نصيب أخته، والباقي اثنان لبنت العم، وهما نصيب أبيها.

❖ وإذا هلك عن عمه وبنت أخ، فالمال للعمّة، لأنها تُدلي^(١) بالأب.

❖ وإذا هلك عن زوج وبنت أخت شقيقة وبنت أخت لأب وبنت أخت لأُم، فمسألة الزوج من اثنين، ومسألة ذوي الأرحام من خمسة، فتضربها في مسألة الزوج، وتصح من عشرة.

- ولا يقول هنا إلا أصل ستة إلى سبعة، كخاله وبنتي أختين لأبوين وبنتي أختين لأُم، وللخاله سهم، ولبنتي الشقيقتين أربعة، ولبنتي الإخوة لأُم سهمان، والله أعلم، والحمد لله رب العالمين.

وهذا آخر ما كتبه من خط جامعها شيخنا الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك حفظه الله تعالى. وصلى الله على محمد، وعلى آله وأصحابه وسلّم.

تحرّر في ١٣٦٩/٣/٧ هـ

(١) كذا في طبعة: "المكتبة الأهلية"، وفي بقية المطبوع "تدني" وهو تصحيف.

٢. الرسالة الثانية :

الحُجُجُ القاطِعةُ

في

الموارِث الواقعة

تأليف :

العلامة الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك

- رحمه الله - المتوفي عام ١٣٧٦هـ

(طبعة منقحة ومحررة ومقابلة على نسخة خطية)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه فوائد علقها الشيخ الفاضل: فيصل بن عبدالعزيز بن مبارك على حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر) ، وفي رواية (اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما أبقّت الفرائض فلأولى رجل ذكر) رواه البخاري ومسلم .

(فضل علم الفرائض)

- الفرائض هي : قسمة الموارث ، جمع "فريضة" بمعنى : مفروضة ، وخصت الموارث باسم الفرائض لقوله تعالى : ﴿ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ .

- روى أبو داود وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (العلم ثلاثة - وما سوى ذلك فضل - : آية محكمة أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة) .

- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلَّمُوهُ النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوها فَإِنِّي أَمْرُؤُ مَقْبُوضٌ وَالْعِلْمُ مَرْفُوعٌ وَيُوشِكُ أَنْ يَخْتَلِفَ اثْنَانِ فِي الْفَرِيضَةِ وَالْمَسْأَلَةِ فَلَا يَجِدَانِ أَحَدًا يُخْبِرُهُمَا) ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله .

(فصل في أنواع الإرث)

١. (الإرث بالفرض):

- قوله صَلَّى الله عليه و سلم: (ألحقوا الفرائض بأهلها)، قال الحافظ: (المراد بالفرائض هنا الأنصباء المقدرة في كتاب الله تعالى وهي النصف، ونصفه، ونصف نصفه، والثلاثان، ونصفهما، ونصف نصفهما، والمراد بأهلها مَنْ يستحقها بنص القرآن).

- إقال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١].

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٢].

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿النساء: ١٣-١٤﴾.

وقال تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا النِّسْلَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿النساء: ١٧٦﴾.

. اشتملت هذه الآيات على ميراث الأولاد والوالدين والأزواج والزوجات والإخوة الأخوات :

١- فميراث الأولاد في قوله تعالى :- ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ وفيه ثلاث مسائل .

٢- و ميراث الوالدين - في قوله تعالى : ﴿وَالْأَبَوَانِ لِلْكَافِرِ مِنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ﴾ وفيه ثلاث مسائل .

٣- و ميراث الأزواج - في قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ وفيه مسألتان .

٤ - وميراثُ الزوجةِ والزوجاتِ - في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ وفيه مسألتان.

٥ - وميراثُ الإخوةِ من الأمِّ - في قوله تعالى -: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ ذَيْنَ غَيْرِ مُضَارٍ﴾ وفيه مسألتان.

٦ - وميراثُ الإخوةِ من الأبِ - في قوله تعالى -: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وفيه أربعُ مسائل^١.

٢. (الإرث بالتعصيب):

قوله صَلَّى الله عليه وسلم: (فما بَقِيَ) أي: ما بقي من المال بعد ذوي الفروض، (فلأولى رجل ذكر)، أي: لِمَنْ يَكُونُ أَقْرَبَ فِي النِّسْبِ إِلَى المَوْرُوثِ، قال الخطابي: (المعنى أَقْرَبُ رَجُلٌ مِنَ العَصْبَةِ).

- وقال النووي: (قوله "ذَكَرَ" تنبيهاً عَلَى سَبَبِ الاستحقاقِ بالعُصْبَةِ، و سَبَبُ الترجيح في الإرث، ولهذا جُعِلَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وحكمته أَنَّ الرِّجَالَ تَلْحَقُهُمُ الْمُؤَن: كالقيام بالعيال، والضيغان، وإرفاد القاصدين، ومواساة السائلين، وغير ذلك).

- وقال: (أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الَّذِي يَبْقَى بَعْدَ الفُروضِ لِلْعَصْبَةِ يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فالأقرب، فلا يرث عاصبٌ بعيدٌ مع عاصبٍ قريب، و"العصبة": كلُّ ذَكَرٍ يُذَلِّي بِنَفْسِهِ بِالْقَرَابَةِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَثْنَى، فَمَنْ انْفَرَدَ أَخَذَ جَمِيعَ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ مَعَ ذَوِي فَرَضٍ غَيْرِ مُسْتَفْرِقِينَ أَخَذَ مَا بَقِيَ، وَإِنْ كَانَ مَعَ مُسْتَفْرِقِينَ فَلَا شَيْءَ لَهُ) انتهى.

- وأقرب العصابات:

- ١- البنوة، ٢- ثم بنوهم - وإن سفلوا، ٣- ثم الأب، ٤- ثم الجد [من الأب] - وإن علا، ٥- ثم الأخ من الأب، ٦- ثم بنو الإخوة، ٧- ثم بنوهم - وإن سفلوا، ٨- ثم الأعمام، ٩- ثم بنوهم - وإن سفلوا، ١٠- ثم أعمام الأب، ١١- ثم بنوهم، ١٢- ثم أعمام الجد، ١٣- ثم بنوهم، لا يرث بنو أبو أعلى مع بني أبو أقرب - وإن نزلوا - [١].

- ومن أَدْلَى بأبوين يُقدِّم على من أدْلَى بأبو ، و يُقدِّم الأخُ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ، و يُقدِّم ابنُ الأخ لأبٍ على عمِّ لأبوين ، و يُقدِّم عمُّ لأبٍ على ابنِ عمِّ لأبوين .

- وإذا انقرضَ العَصْبَةُ من النَّسَبِ ورثَ المولى المَعْتَقُ ثم عَصَبَاتُهُ مِنْ بَعْدِهِ .

- ولا يرثُ النساءُ بالولاءِ إِلَّا مَنْ أَعْتَقَنَ أَوْ أَعْتَقَهُ مَنْ أَعْتَقَنَ .

- و جهاتُ العَصُوبَةِ سِتُّ :

- ١- البُنُوَّةُ ، ٢- ثُمَّ الأبَوَّةُ ، ٣- ثُمَّ الأخُوَّةُ ، ٤- ثُمَّ بنو الأخُوَّةِ ،
- ٥- ثُمَّ العمومة ، ٦- ثُمَّ الولاءُ .

- فإذا اجتمعَ عاصبانِ فأكثرُ قُدِّمَ الأقربُ جهةً ، فإن استووا فيها فالأقربُ درجةً ، فإن استووا فيها قُدِّمَ مَنْ لأبوينِ على مَنْ لأبٍ ، وهذا معنى قولِ الجُعْبَرِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- :

فبالجهةِ التقديمُ ثم بقرْبِهِ وبعدهما التقديمُ بالقُوَّةِ اجْعَلَا

- و استدللَّ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الحديثِ ^(١) على أنَّ الجدَّ يرثُ جميعَ المالِ إذا لم يكنْ دونه أبٌ ، وعلى أنَّ الأخَ مِنَ الأمِّ إذا كانَ ابنُ عمٍّ يرثُ بالفرضِ و التعصيبِ ، وقال :

("باب ميراث ابن الابن إذا لم يكنْ ابنٌ" ، و قال زيدٌ وَلَدُ الأبناءِ بمنزلةِ الولدِ إذا لم يكنْ دونهُم وَلَدٌ ذَكَرَ ، وَ ذَكَرُهُمْ كَذَكَرِهِمْ ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ ، يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُونَ ، وَيُخْجَبُونَ كَمَا يُخْجَبُونَ ، وَ لَا يَرِثُ وَلَدُ الابنِ مَعَ الابنِ).

(١) أي حديث : (أَحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ) .

وقال البخاري أيضاً: (و قال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير "الجدُّ أب" ، وقرأ ابن عباس: ﴿يَبْنِيْ اٰدَمَ﴾ ، ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ اٰبَاۤءِىْ اِبْرٰهِيْمَ وَاِسْحٰقَ وَيَعْقُوْبَ﴾ ، ولم يُذكر أنَّ أحداً خالفَ أبا بكرٍ في زمانِهِ ، و أصحابُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ متوافرون ، و قال ابن عباس: "يرثني ابن ابني دون اخوتي ، ولا أُرث أنا ابن ابني" ، و يُذكرُ عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ وابنِ مسعودٍ وزيدٍ أقاويلُ مختلفةٌ) انتهى .

قال ابن عبد البر : (وَجْهٌ قياسِ ابنِ عباسٍ : أنَّ ابنَ الابنِ لَمَّا كَانَ كالابنِ عِنْدَ عَدَمِ الابنِ ، كَانَ أَبُو الْأَبِ عِنْدَ عَدَمِ الْأَبِ كَالأَبِ) .

- وقال البخاري أيضاً: ("بابُ ابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لَأُمٍّ وَالْآخَرُ زَوْجٌ" : و قال عليٌّ للزوج النصفُ ، و للأخ من الأمِّ السُّدُسُ ، و ما بقيَ بينهما نصفان) .

قال الحافظ : (صُورَتُهَا : أنَّ رجلاً تزوَّجَ امرأةً فَأَتَتْ منه بابنٍ ، ثم تزوَّجَ أُخْرَى فَأَتَتْ منه بآخرَ ، ثُمَّ فارقَ الثانيةَ فتزوَّجَهَا أخوهُ ، فَأَتَتْ مِنْهُ بِنْتًا ، فَهِيَ أُخْتُ الثاني لَأُمِّهِ و ابنةُ عَمِّهِ ، فتزوَّجَتْ هذه البنتُ الابنَ الأوَّلَ - وهو ابنُ عَمِّهَا - ثُمَّ مَاتَتْ عن ابْنِي عَمِّهَا) ، قال : (وَحَاصِلُهُ : أنَّ الزوجَ يُعطى النصفَ لكونِهِ زوجاً ، و يُعطى الآخرُ السُّدُسَ لكونِهِ أَخاً من أمٍّ ، فيبقى الثلثُ فيُقسَمُ بينهما بطريقِ العُصُوبَةِ فيصحُّ للأوَّلِ الثلثانِ بالفَرَضِ والتعصيبِ ، و للآخرِ الثلثُ بالفرض و التعصيبِ) انتهى .

- وإذا لم تستوعبِ الفروضُ المالَ ولم يكنْ عَصْبَةً رُدُّ على ذَوِي الفروضِ بقَدْرِ فروضِهِمْ ، إلَّا الزوجُ والزوجةُ .

٣. (ذوو الأرحام):

- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذُو فَرَضٍ وَلَا عَصَبَةٌ وَرِثَ ذَوُو الْأَرْحَامِ بِالتَّزْوِيلِ، وَهُوَ: أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ شَخْصٍ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ أَدْلَى بِهِ، وَهُمْ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَوْلَوْ كَانَ مُنْتَظِمًا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ) رواه أبو داود.

- وَرَوَى أَيْضًا عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَاتَ رَجُلٌ مِنْ خُزَاعَةَ فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِمِيرَاثِهِ فَقَالَ: التَّمَسُّوا لَهُ وَارِثًا أَوْ ذَا رَحِمٍ، فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ وَارِثًا وَلَا ذَا رَحِمٍ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطُوهُ الْكُبْرَ مِنْ خُزَاعَةَ)، - فِي رِوَايَةٍ - قَالَ: (انْظُرُوا أَكْبَرَ رَجُلٍ مِنْ خُزَاعَةَ) لِرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

[وفي الحديث دليلٌ على أن:]

أ - ابن الابن يحوز المال إذا لم يكن دونه ابنٌ.

ب - وأنَّ الجدَّ يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أبٌ.

ج - وعلى أنَّ الأخ من الأم إذا كان ابن عمٍّ يرث بالفرض والتعصيب.

د - وكذا الزوج إذا كان ابن عمٍّ.

- قَوْلُهُ: - فِي رِوَايَةٍ - (اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكْتُ

الْفَرَائِضُ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ)، أي: قَسَمُوهُ عَلَى وَفْقِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، - يَشِيرُ إِلَى الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي أَوَّلِ سُورَةِ "النِّسَاءِ" وَفِي آخِرِهَا -.

[فصل]

[وتضمنت آيات الموارث ست عشرة مسألة^(١) :

- المسألة الأولى : إذا هلك هالك عن ابن وبنت فالمسألة من ثلاثة أسهم : لابن سهمان ، وللبنت سهم ، أو هلك عن ابنين فمن اثنين ، لكل واحد سهم ، أو عن ابن وبنتين فمن أربعة ، أو عن ابن وثلاث بنات فمن خمسة ، أو عن ابنين وبنتين فمن ستة ، لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم ، وهكذا إذا كثروا .
والدليل قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ .

- المسألة الثانية : إذا هلك هالك عن بنتين وأخ شقيق أو لأب أو عن ثلاث بنات وأخ فالمسألة من ثلاثة : للبنتين فأكثر الثلثان سهمان ، والدليل قوله : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ آثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ والباقي للأخ تعصيباً ، والدليل قوله ﷺ (أحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر) .

- المسألة الثالثة : إذا هلك هالك عن بنت وابن أخ ، فالمسألة من اثنين : للبنت النصف واحد ، والدليل قوله تعالى : [فإن كانت واحدة فلها النصف] ، والباقي لابن الأخ تعصيباً للحديث .

- المسألة الرابعة : إذا هلك هالك عن أم وأب وابن أو ابنين أو بنت أو بنتين أو ابن وبنت فالمسألة من ستة ، للأم السدس ، وللاب السدس والباقي للولد ، والدليل قوله

(١) في المخطوط (وفيها مسائل) .

تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ فإن كان الولد بنتاً واحدة فلها النصف ثلاثة وللأبوين لكل واحد منهما السدس ويبقى واحد يأخذه الأب تعصيباً.

- المسألة الخامسة: إذا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أُمِّ وَأَبٍ فالمسألة من ثلاثة: للأم الثلث واحد، والباقي للأب، والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾.

- وإذا هَلَكَ عَنْ أُمٍّ وَأَبٍ وزوجة ، فالمسألة من أربعة: للزوجة الربع واحد ، وللأم واحد وهو ثلث ما بقي ، والباقي للأب .
- وإذا هَلَكَ عَنْ زوجٍ وَأُمٍّ وَأَبٍ ، فالمسألة من ستة: للزوج النصف ثلاثة ، وللأم واحد وهو ثلث ما بقي ، والباقي للأب .

- المسألة السادسة: إذا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أُمٍّ وَأَخَوَيْنِ أو أختين أو أخ وأخت فالمسألة من ستة: للأم السدس واحد، والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ وأما الواحد من الإخوة فلا يحجب الأم عن الثلث.

- المسألة السابعة: إذا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ زوجٍ وعمٍّ فالمسألة من اثنين: للزوج النصف واحد، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُنْ لَّهُنَّ وَلَدٌ﴾ والباقي للعم تعصيباً، والدليل قوله ﷺ: (ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر).

- المسألة الثامنة: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ زَوْجِ وَابْنٍ ، أَوْ بِنْتٍ ، أَوْ ابْنِ وَبِنْتٍ ، فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ : لِلزَّوْجِ الرَّبِيعِ وَاحِدٌ ، وَالبَاقِي لِلوَلَدِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ بَنَاتًا فَلَهَا النِّصْفُ اثْنَانِ وَالبَاقِي لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ لِلْحَدِيثِ. وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ بَنَاتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ سَهْمًا : لِلزَّوْجِ الرَّبِيعِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْبَنَاتِ الثَّلَاثَانِ ثَمَانِيَةٌ ، وَالبَاقِي لِلْعَاصِبِ ، والدليل قوله ﷺ : (أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ).

- المسألة التاسعة: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ زَوْجَةٍ وَابْنِ عَمٍّ فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ : لِلزَّوْجَةِ الرَّبِيعُ وَاحِدٌ ، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ وَالبَاقِي لِابْنِ الْعَمِّ تَعَصِيًّا لِلْحَدِيثِ.

- المسألة العاشرة: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ زَوْجَةٍ وَابْنِ فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ : لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ وَاحِدٌ وَالبَاقِي لِلابْنِ ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ بَنَاتًا فَلَهَا النِّصْفُ أَرْبَعَةٌ وَالبَاقِي لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ بَنَاتَيْنِ فَأَكْثَرُ فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ سَهْمًا : لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ ثَلَاثَةٌ ، والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ وَلِلْبَنَاتَيْنِ فَأَكْثَرُ الثَّلَاثَانِ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَالبَاقِي لِلْعَاصِبِ ، والدليل قوله ﷺ : (أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ).

- المسألة الحادية عشرة: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أَخٍ أَوْ أُخْتٍ مِنْ أُمٍّ ، وَعَنْ أَخٍ لِأَبٍ فَاَلْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ لِلأَخِ أَوْ الْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ السِّدْسُ ، والدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِيلَةً أَوْ أَمْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السِّدْسُ﴾.

- "والكلالة" من لا ولد له ولا والد ، أي : لا ولد له ، ولا أب ، ولا جد . ،
والباقي للأخ من الأب تعصياً للحديث.

- المسألة الثانية عشرة: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ أَوْ أُخْتَيْنِ ، لأو أخ وأخت ، أو عن ثلاثة إخوة من أم فأكثر ، وعن معتق ، فالمسألة من ثلاثة ، للإخوة من الأم الثلثُ واحدٌ - الذكر والأنثى سواء ، والدليل قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ ، والباقي للمعتق تعصياً ، والدليل قوله ﷺ : (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر) ، وقوله ﷺ (الولاء لَحِمَةٍ كُلِّ حِمَةٍ النَّسَبِ) ، وقوله ﷺ : (إِنَّ الْوِلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ).

- المسألة الثالثة عشرة: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أُخْتٍ لِأَبٍ وَعَمٍّ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ اثْنَيْنِ ، للأخت من الأب النصفُ واحدٌ ، والدليل قوله تعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْثَلًا هَلَكَ لِمَنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ ، والباقي للعم تعصياً للحديث.

- وإذا هلك عن أخت شقيقة وأخ لأب ، فللشقيقة النصف واحد ، والباقي للأخ من الأب .

- وإذا هلك عن أخت شقيقة وأخ وأخت من أب ، فللشقيقة النصف ، والباقي للأخ والأخت من الأب - للذكر مثل حظ الأنثيين - .

- المسألة الرابعة عشرة: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أَخٍ لِأَبٍ فَالْمَالُ لَهُ كُلُّهُ والدليل قوله تعالى ﴿ وَهُوَ يَرِيئُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ .

- المسألة الخامسة عشرة: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أُخْتَيْنِ لِأَبٍ فَأَكْثَرُ فَاِلْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةِ:
لِلْأَخَوَاتِ الثَّلَاثَانِ اثْنَانِ، وَالِدَلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا
تَرَكَ﴾ وَالْبَاقِي لِلْعَاصِبِ، وَالِدَلِيلُ قَوْلُهُ ﷺ: (الْحَقُّوَا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ
فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ).

- المسألة السادسة عشرة: إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ إِخْوَةٍ لِأَبٍ فَلِلْمَالِ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ
سَهْمَانِ وَلِلْأُنثَى سَهْمٌ، وَالِدَلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ
حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ﴾.

- لو إِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ بِنْتٍ وَبْنٍ ابْنٍ وَأُخْتٍ، فَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْبِنْتِ الْإِبْنِ
السُّدُسُ، وَالْبَاقِي لِلْأُخْتِ تَعْصِيَاءً؛ لِأَنَّ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَاتٌ، لِمَا رَوَى
الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: (قَضَى النَّبِيُّ ﷺ لِلْبِنْتِ النِّصْفَ وَلِلْبِنْتِ الْإِبْنِ
السُّدُسَ لِتَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ).

- وَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أُخْتٍ شَقِيقَةٍ وَأُخْتٍ لِأَبٍ، فَلِلشَّقِيقَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ
مِنَ الْأَبِ السُّدُسَ لِتَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ وَمَا بَقِيَ فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ.

- وَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ جَمِيعِ الْوَرِثَةِ لَمْ يَرِثْ مِنْهُمْ إِلَّا الْأَوْلَادُ وَالْأَبُ وَالْأُمُّ
وَالزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَاتُ.

- وَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ زَوْجٍ وَأُمٍّ وَأُخْتَيْنِ لِأَبٍ وَإِخْوَةٍ لَأُمٍّ فَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ سِتَّةِ
أَسْهُمٍ، وَتَعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ، وَالْعَوْلُ: زِيَادَةُ فِي السَّهَامِ وَنَقْصَانُ فِي أَنْصِبَاءِ الْوَرِثَةِ؛
فَلِلزَّوْجِ النِّصْفَ ثَلَاثَةً، وَلِلْأُمِّ السُّدُسَ وَاحِدًا، وَلِلْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأَبِ الثَّلَاثَانِ أَرْبَعَةً،
وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الثَّلَاثَ اثْنَانِ.

- وهكذا تفعل إذا ازدَحَمَتِ الفُرُوضُ ، ولم يَحْجُبْ بعضهم بعضاً فتأخذُ
الفروضَ من أصلِ المسألة وتضمُّ بعضها إلى بعضٍ ، فما بَلَغَتِ السهامُ فَإِلَيْهِ يَتَّهِي
العَوْلُ ، واللهُ أَعْلَمُ .

تَمَّة

- وعن جابر رضي الله عنه قال: (جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا، وإنَّ عمَّهما أخذَ مالهما فلم يدعْ لهما مالا، ولا ينكحان إلاَّ ببال، فقال، يقضي الله في ذلك فنزلت آية الموارث فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمَّهما فقال أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك) رواه الخمسة إلاَّ النسائي.

- وعن هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلٍ قال: سئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةٍ وَابْنَةٍ ابْنِ وَأَخْتِ فَقَالَ: (لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ، وَابْنُ ابْنِ مَسْعُودٍ)، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: (لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَنَاتِ النِّصْفُ وَلِلْبَنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ) رواه الجماعة إلاَّ مسلماً والنسائي، وزاد أحمدُ والبخاري: "فَاتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: (لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ).
- وَإِذَا هَلَكَ هَالِكٌ عَنْ أُخْتٍ شَقِيقَةٍ وَأُخْتٍ لِأَبٍ فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ بَنَاتِ ابْنٍ مَعَ الْبَنَاتِ.

- وعن قبيصة بن ذؤيب قال: (جاءت الجدَّةُ إلى أبي بكرٍ فسألتُه ميراثها، فقال: ما لك في كتابِ الله شيءٌ، وما علمتُ لك في سنَّةِ رسولِ الله شيئاً، فارجعي حتى أسألَ الناسَ، فسألَ الناسَ؛ فقال المغيرةُ بنُ شعبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أعطاهَا السُّدُسَ، فقال: هل معكَ غيرُكَ؟، فقامَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيِّ فقالَ مِثْلَ مَا

قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر، قال ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عُمَرَ فسألته ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، ولكن هو ذاك السدس، فإن اجتمعتمَا فهو بينكما، وأيكما خلت به فهو لها (رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي).

- وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه "أن النبي ﷺ قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما" رواه عبد الله بن أحمد في المسند.

- وعن عبد الرحمن بن زياد قال: "أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس ثنتين من قبل الأب، وواحدة من قبل الأم" رواه الدارقطني هكذا مرسلًا.

- وعن القاسم بن محمد قال: "جاءت الجدتان إلى أبي بكر الصديق فأراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم، فقال له رجل من الأنصار: أما إنك تترك التي لو ماتت وهو حي كان إياها يرث، فجعل السدس بينهما" رواه مالك في الموطأ، والله أعلم، والحمد لله رب العالمين، و صلى الله وسلم على النبي محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

(تمت بقلم الفقير إلى ربه القدير: علي بن عبدالعزيز الأحمد، غفر الله له ولوالديه ولشايخه وإخوانه المسلمين، آمين، ٢٣/شوال/١٣٦٢هـ).